مركز أبعاد للدراسات والبحوث
Abaad Studies & Research Center

بين التصعيد والإحتواء..
مستقبل حضرموت والمهرة بعد سيطرة الانتقالي

تقـــدير مـــوقـــف
وحدة التحليل السياسي
ديسمبر 2025

ملخـــص

لا تـزال السـعودية تبـذل جهودهـا الراميـة لاحتـواء التصعيـد الـذي تشـهده محافظتـا حضرمـوت والمهـرة بعـد سـيطرة قـوات المجلـس الانتقالـي – المدعـوم إماراتيـاً علـى وادي حضرمـوت ومحافظـة المهـرة، المنطقتيـن المحاذيتيـن لحـدود المملكـة الجنوبيـة مـع اليمـن.

أرسـلت الريـاض وفـداً رفيعـاً – برئاسـة اللـواء محمـد القحطانـي- التقـى فـور وصولـه المكلا- عاصمـة محافظـة حضرمـوت محافـظ المحافظـة سـالم الخنبشـي، وعـدداً مـن المسـؤولين والقيـادات السياسـية والعسـكرية والشـخصيات الاجتماعيـة، وكان أهـم اللقـاءات قـد انعقـد في منطقـة العبـر وتحـدث فيـه اللـواء القحطانـي عـن ضـرورة انسـحاب قـوات الانتقالـي مـن حضرمـوت والمهـرة.

مؤخـراً عقـد وفـد عسـكري سـعودي- إماراتـي عـدة لقـاءات في العاصمـة المؤقتة عـدن، وهـي اللقـاءات التـي قالت وسـائل الإعلام السـعودية إنهـا تهـدف للاتفـاق علـى آليـة انسـحاب قـوات الانتقالـي مـن حضرمـوت والمهـرة، إلا أن قيـادات في المجلـس الانتقالـي نفـت ذلـك، وقالـت إن اللقـاءات تناقـش الأوضـاع بصفـة عامـة، وإن الانسـحاب غيـر مطـروح.

تحـاول هـذه الدراسـة الإجابـة عـن التسـاؤل التالـي: مـا مسـتقبل حضرمـوت، بمـا تمثـل مـن خصوصيـة للمملكة العربيـة السـعودية، بعـد سـيطرة قـوات الانتقالـي علـى وادي حضرمـوت الـذي ظـل بعيـداً عـن الصراعات؟ سـيما في ظـل تنامـي حالـة الرفـض والإدانـة مـن الحكومـة الشـرعية اليمنيـة ممثلـة بالرئاسـة والبرلمـان بغرفتيـه (مجلسـي النـواب والشـورى)، بالإضافـة للأحـزاب والمكونـات السياسـية علـى مسـتوى اليمـن، وفي حضرمـوت علـى وجـه الخصـوص، فـضلاً عـن الرفـض السـعودي، باعتبـار الريـاض فـاعلاً رئيسـياً في المشـهد اليمنـي.

الإمارات تتحدى النفوذ السعودي

مطلـع ديسـمبر الجـاري، سـيطرت القـوات التابعـة للمجلـس الانتقالـي الجنوبـي المدعـوم إماراتيـاً علـى وادي حضرمـوت الـذي يقـع ضمـن نطـاق المنطقـة العسـكرية الأولـى التابعـة للحكومـة الشـرعية، وتبـع ذلـك سـيطرة الانتقالـي علـى مناطـق أخـرى في سـاحل حضرمـوت كان يسـيطر عليهـا "حلـف قبائـل حضرمـوت" الـذي تأسـس عـام 2013، بقيـادة الشـيخ عمـرو بـن حبريـش.

ويـرى مراقبـون إن هـذا التصعيـد يمثـل «تحـولاً كبيـراً» سـتكون لـه تداعيـات إقليميـة، حيـث تبـدو الإمـارات «الفائـز الرئيسـي» مـن خلال توسـيع نفوذهـا في اليمـن، مـا يعنـي تغييـر ميـزان القـوى، ليطـرح معـه التسـاؤل التالـي: كيـف سـترد المملكـة العربيـة السـعودية، بالنظـر إلـى التداعيـات المباشـرة علـى أمنهـا القومـي[1].

وبهـذا تكتمـل سـيطرة الـذراع المحلـي لأبوظبـي علـى المناطـق الواقعـة جنـوب المملكـة في حضرمـوت والمهـرة، بالإضافـة إلـى كـون الأخيـرة تقـع علـى حـدود سـلطنة عُمـان، حيـث تسـيطر القـوات المدعومـة مـن الإمـارات الآن علـى النصـف الجنوبـي لليمـن بأكملـه تقريبـاً، بمـا في ذلـك المناطـق السـاحلية الرئيسـية، ومـن ضمنهـا جزيـرة ميـون الاسـتراتيجية في مضيـق بـاب المنـدب، وجزيـرة سـقطرى البركانيـة في المحيـط الهنـدي[2].

ووصفت صحيفة الغارديان البريطانية استيلاء الإمارات على حضرموت والمهرة بأنه «نكسة كبيرة للسعودية».[3]

وبحسب تقرير نشرته مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي- في أبريل الماضي، فإن الإمارات بدأت في تحدي النفوذ السعودي منذ العام 2016، عندما أنشأت قوات النخبة الحضرمية، وسيطرت على ساحل بحر العرب، الذي يعتبره السعوديون جزءاً من أمنهم القومي.[4]

وقال التقرير إن نهج الإمارات تجاه حضرموت يُعد جزءاً لا يتجزأ من سياساتها في جنوب اليمن وأولوياتها الإقليمية الأوسع. وتعتمد هذه السياسات على تشكيل واستغلال التشرذم في مناطق الصراع من خلال الشراكات وشبكات المحسوبية، ومن بين أهداف الإمارات – وفق التقرير- تأمين طرق الطاقة والتجارة البحرية على طول بحر العرب، وبسط القوة البحرية لاستكمال وجودها في عدن والحديدة وتعز وشبوة وسقطرى. وتساعد هذه الأهداف في حماية مصالح الإمارات في المحيط الهندي وتسمح بالتحكم في موانئ اليمن، مما يمكنها من تعزيز المكانة الرائدة لميناء جبل علي الإماراتي. بالإضافة إلى طموح الإمارات في بناء نفوذ أكبر في اليمن، على طول الحدود السعودية وعبر خليج عدن، وذلك لتأمين نفوذ يسمح بالتبادل في سياقات إقليمية أخرى.[5]

رفض يمني ومحاولة احتواء سعودية

توسعت حالة الرفض والتنديد بسيطرة المجلس الانتقالي على وادي حضرموت، وفي طليعتها موقف المملكة العربية السعودية، حيث أكد اللواء محمد القحطاني رئيس الوفد السعودي، موقف المملكة الثابت تجاه اليمن ومحافظة حضرموت، ويتمثل في «فرض التهدئة ودعم الأمن والاستقرار، ورفض أي محاولات لفرض أمر واقع بالقوة أو إدخال المحافظة في دوامة صراعات جديدة"[6]، وجدد القحطاني -خلال لقاء مع شيوخ ووجهاء حضرموت- استمرار موقف المملكة الذي يتضمن «خروج جميع القوات التابعة للمجلس الانتقالي من محافظتي حضرموت والمهرة وإعادة الاوضاع الى سابق عهدها"، مشدداً على رفض أي محاولات تعيق مسار التهدئة.[7]

وبدورها أكدت الرئاسة رفض تحركات الانتقالي في حضرموت والمهرة، ونقلت وكالة الأنباء الرسمية عن رئيس مجلس القيادة الدكتور رشاد العليمي "الرفض المطلق لأي إجراءات أحادية من شأنها تقويض المركز القانوني للدولة، أو الإضرار بالمصلحة العامة، وخلق واقع مواز خارج إطار المرجعيات الوطنية، وفي مقدمتها إعلان نقل السلطة، واتفاق الرياض، وتشديده على أهمية عودة أي قوات مستقدمة من خارج المحافظات الشرقية، إلى ثكناتها"[8]. وفي لقائه سفيرتي فرنسا وبريطانيا والقائم بأعمال سفارة الولايات المتحدة الأمريكية أشار العليمي إلى أن "التحركات العسكرية الأحادية التي شهدتها المحافظات الشرقية، تمثل تحديا مباشرا لجهود التهدئة، وتهديدا للمكاسب المحققة على صعيد الإصلاحات الاقتصادية واستقرار العملة وانتظام صرف المرتبات، وتحسين الخدمات الأساسية، وفي وقت تبذل فيه الحكومة جهودًا كبيرة بدعم من الأشقاء والأصدقاء لتعزيز الثقة مع مجتمع المانحين، والتخفيف من معاناة المواطنين»[9].

ومن جهته أعلن مجلس النواب، "رفضه القاطع لأي إجراءات أحادية، أو تحركات عسكرية خارج إطار التوافق الوطني والاتفاقيات المنظمة للعملية السياسية، واصفاً التطورات الأخيرة في المحافظات الشرقية، بأنها مخالفة صريحة للشرعية الدستورية، وصلاحيات مجلس القيادة الرئاسي"[10].

كما صدر بيان عن مجلس الشورى (الغرفة الثانية للبرلمان)، أعلن فيه رفضه ما وصفها بـ«إجراءات أحادية تهدد السلم المجتمعي، وتضرب أسس الدولة ومؤسساتها، وتنذر بانزلاق خطير نحو مسارات لا تخدم إلا مشاريع الفوضى وتقويض الشرعية الدستورية".[11]

عدد من الأحزاب السياسية أعربت عن «رفضها الكامل للإجراءات الأحادية التي أقدم عليها المجلس الانتقالي، بما في ذلك تحريك قوات من خارج مناطقها، وإنشاء هياكل أمر واقع، والاعتداء على صلاحيات الحكومة الشرعية باعتبارها المرجعية التنفيذية الوحيدة"، وقالت في بيان لها "إن محاولة إخضاع المحافظات بالقوة تمثل تهديدًا مباشرًا لوحدة القرار الأمني والعسكري، وقد تدفع نحو صراعات داخلية لا يستفيد منها سوى مليشيا الحوثي ومشروعها المدعوم من إيران".

من جهته أصدر المجلس الموحد للمحافظات الشرقية (حضرموت والمهرة وشبوة وسقطرى)، أعلن فيه "رفض أي تدخلات عسكرية أو تشكيلات موازية تهدف للالتفاف على إرادة أبناء حضرموت"، وقال بيان اللجنة التحضيرية للمجلس إن أبناء المحافظات الشرقية "يتمسكون بحقهم في إدارة شؤون محافظاتهم بعيدًا عن أي وصاية أو فرض مشاريع بقوة السلاح"، محذّرة مما أسمتها "مشاريع الهيمنة"[12].

ولم يقتصر الرفض على الأطراف اليمنية والسعودية، فقد اعتبر الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش «إن ما تشهده محافظة حضرموت، تطوراً وتصعيداً خطيراً"[13].

سيناريوهات المستقبل

لا تزال الصورة قاتمة حول مستقبل حضرموت والمهرة مع استمرار جهود المملكة في محاولة احتواء التصعيد الذي باشره الانتقالي، الأمر الذي يطرح عدداً من التساؤلات عن رد الفعل السعودي في حال استمر الرفض من المجلس الانتقالي للمطلب الرئيس الذي تطرحه الرياض بقوة – والحكومة اليمنية التي يعد الانتقالي جزءاً منها-

ففي حين يرى البعض أن الرياض لن تقف مكتوفة الأيدي تجاه تهديد مباشر في محيط متصل بأمنها القومي، يرى آخرون إمكانية توصل السعودية مع الإمارات الداعمة للانتقالي إلى حلول وسط تبقي في مجملها على سيطرة الانتقالي مع إفساح المجال لقوات درع الوطن المدعومة من السعودية كي تسيطر على بعض مناطق حضرموت، سيما المناطق الحدودية مع المملكة.

ويمكن أن نشير هنا إلى أن الانتقالي الذي لا يزال يرفض مجرد النقاش في موضوع انسحاب قواته من حضرموت والمهرة، يملك- إلى جانب الدعم والغطاء الإماراتي عددا من نقاط القوة، كتلة بشرية كبيرة من المقاتلين الذين جرى تسليحهم وتدريبهم في الفترة الماضية، فضلاً عن الآليات والمعدات العسكرية الحديثة التي رجحت كفته في عدة جولات من الصراع مع القوات الحكومية في عدن وأبين وشبوة منذ العام 2018، بالإضافة إلى كونه بات المسيطر على المدن والمراكز الرئيسية وفي مقدمتها عدن والمكلا، فضلاً عن سيطرته على السواحل والمنافذ والموانئ والمطارات والمنشئات الحيوية وحقول النفط وغيرها.

في المقابل تبدو السعودية قادرة على تحريك جملة من أوراقها – في مواجهة تصعيد الانتقالي- منها التلويح بعزل الانتقالي ومناطق سيطرته من خلال الانسحاب الكامل وإيقاف الدعم، وهو ما يعني أن الانتقالي سيكون مجبراً على مواجهة الاستحقاقات اليومية منفرداً وبدون غطاء أو شراكة، فيما لا يزال بمقدور الرياض تحريك الورقة الدبلوماسية بإشراك فاعلين محليين وإقليميين في ممارسة الضغط على الانتقالي وداعميه، أو من خلال نسج علاقات تعاون مع خصوم الانتقالي في المهرة وحضرموت، وإجباره على القبول بمطالب الرياض- ولو في حدودها الدنيا.

وفيما يلي تلخيص بأبرز السيناريوهات المتوقعة في هذا السياق:

السيناريو الأول: بقاء قوات الانتقالي في وادي حضرموت والمهرة وفرض سلطة أمر واقع:

وهو ما تبين من خلال تصريحات وبيانات الانتقالي في الأيام الأخيرة، ورفض مطالب الرئاسة والرياض بالانسحاب، واعتبار ما جرى من استيلاء جزءاً من استحقاق أنجزه الانتقالي كممثل لأبناء المحافظات الجنوبية، سيما وأنه دعم هذا الخطاب بإقامة اعتصامات واسعة لأنصاره في عدن وبقية المحافظات، تطالب بإعلان استقلال الجنوب.

السيناريو الثاني: انسحاب تتوافق عليه الرياض وأبوظبي:

وتبدو مؤشراته من خلال توافق قيادات عسكرية من البلدين، غير أن الوفد الإماراتي لا يزال يرمي بالكرة في ملعب الانتقالي، مطالبا السعوديين بالتفاوض مباشرة مع قيادة الانتقالي، غير أن المتوقع- وفق هذا السيناريو – أن يصل الطرفان الأبرز في تحالف دعم الشرعية لصيغة مناسبة تقضي بانسحاب قوات الانتقالي من مناطق سيطرتها الجديدة في المهرة ووادي حضرموت، مقابل ضمانات وتطمينات تمنح الانتقالي امتيازات مقابلة.

السيناريو الرابع: انسحاب سعودي من مناطق سيطرة الانتقالي الرئيسية في عدن ولحج، والتركيز على المناطق الحدودية والمنافذ الرئيسية:

وظهرت مؤشرات كثيرة في هذا الصعيد، أبرزها انسحاب كامل لألوية درع الوطن التي كانت موجودة في عدن ولحج وأبين والضالع، وانتقالها إلى مناطق العبر والوديعة والخشعة شمال حضرموت، وهذا سيمنح الانتقالي فرصة بسط النفوذ على المناطق وفرض سلطات وقرارات ذات نزعة انفصالية، لكنه سيواجه تحديات إدارية ومالية جديدة، خاصة مع احتمال أن تفرض عليه الرياض عزلة سياسية لن يكون بمقدور أبو ظبي مساعدته في الخروج منها.

المراجـــــع

1 .closed briefly is airspace and ,Yemen southern over grip tighten separatists backed-UAE AP
9 ديسمبر 2025، وشوهد بتاريخ 12 ديسمبر 2025، على الرابط:
https://apnews.com/article/yemen-civil-war-saudi-arabia-uae-d29e9a9d3cb60c8c1b009bfcbe-1c28c0
2 نفسه.
3 rival regional 'Emirates for setback major a ,governorates eight all control now troops STC Arabia Saudi
الغارديان، 8 ديسمبر 2025، شوهد بتاريخ 12 ديسمبر 2025، على الرابط:
https://www.theguardian.com/world/2025/dec/08/seizure-south-yemen-uae-backed-forces-could-lead-independence-claim .
4 الخلافات السعودية الإماراتية تضع حضرموت على مفترق طرق، إبراهيم جلال، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، أبريل 2025، شوهد بتاريخ 11 ديسمبر 2025، على الرابط: https://carnegieendowment.org/2024/12/saudi-emirati-divergences-lead-to-a-crossroad-in-hadhramawt?lang=ar .
5 نفسه.
6 مسؤول سعودي: المملكة تطالب بخروج «قوات الانتقالي» من حضرموت والمهرة، شبكة سي إن إن عربي، 10 ديسمبر 2025، شوهد في 12 ديسمبر 2025 على الرابط:
https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2025/12/10/saudi-arabia-yemen-southern-transitional-council-hadramawt-al-mahrah.
7 نفسه.
8 رئيس مجلس القيادة يستقبل سفيرتي فرنسا والمملكة المتحدة والقائم بأعمال سفارة الولايات المتحدة، 7 ديسمبر 2025، شوهد بتاريخ 10 ديسمبر 2025، على الرابط: https://www.sabanew.net/story/139051/ar .
9 المرجع نفسه.
10 مجلس النواب يعلن رفض الإجراءات الأحادية والتحركات العسكرية خارج إطار التوافق الوطني، 10 ديسمبر 2025، شوهد بتاريخ 12 ديسمبر 2025، على الرابط: https://www.sabanew.net/story/139223/ar .
11 مجلس الشورى يؤكد رفضه القاطع لأي مشاريع خارج إطار الدولة، وكالة سبأ، 10 ديسمبر 2025، شوهد بتاريخ 12 ديسمبر 2025، على الرابط: https://www.sabanew.net/story/139247/ar .
12 المجلس الموحد للمحافظات الشرقية يحذر من محاولات الانتقالي فرض واقع جديد بالقوة، مأرب برس، 11 ديسمبر 2025، شوهد بتاريخ 12 ديسمبر 2025، على الرابط: https://marebpress.net/news_details.php?lang=arabic&sid=215410 .
13 غوتيريش للحدث: «الدعم السريع» ارتكبت الفظائع.. وتطورات حضرموت تصعيد خطير، موقع قناة العربية/الحدث، 11 ديسمبر 2025، شوهد بتاريخ 12 ديسمبر 2025، على الرابط: https://tinyurl.com/29hwd9d6 .

مـــــركز أبعاد للدراســـــات والبـــــحوث
Abaad Studies & Research Center
0 0 9 6 7 7 3 7 8 8 7 7 7 8
0 0 9 6 7 7 3 7 8 8 7 7 7 8
a b a a d s t u d i e s
a b a a d s t u d i e s
Abaad Studies & Research Center
مركز أبعاد للدراسات والبحوث
abaadstudies@gmail.com
info@abaadstudies.org
www.abaadstudies.org

مركز أبعاد للدراسات والبحوث منظمة مجتمع مدني غير ربحي مرخص ، من وزارة الشؤون الاجتماعية اليمنية رقم (436) في 18 أكتوبر 2010م يهتم بالقضايا السياسية والفكرية والاعلامية كقضايا الديمقراطية والانتخابات والأحزاب وقضايا الأمن والإرهاب ونشاطات الجماعات الايدلوجية والحريات السياسية والفكرية والصحفية إلى جانب القضايا الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية ذات الارتباط بالمتغيرات السياسية.